

لبنان: يجب وضع حد للهجمات والتهديدات ضد قاضي التحقيق في انفجار بيروت

13 أكتوبر/تشرين الأول 2021

يتعين على السلطات اللبنانية وضع حد لمحاولات عرقلة وترهيب وتهديد القاضي طارق بيطار، بما في ذلك الدعاوى التي لا أساس لها والتي تهدف إلى تنحيته عن التحقيق في [انفجار](#) بيروت، قالت اللجنة الدولية لحقوقوقيين لليوم.

في 12 أكتوبر/تشرين الأول، رفض المجلس الأعلى للدفاع استجواب المدير العام لأمن الدولة طوني صليبا، كما تم تعليق اجتماع لمجلس الوزراء عقب انتقادات ودعوات لإقالة القاضي بيطار من قبل عدد من الوزراء.

كما [منع](#) وزيران للداخلية استجواب مدير الأمن العام عباس إبراهيم خلال الأشهر القليلة الماضية.

"تقوم السلطات اللبنانية بالجوء إلى كل حيلة متوفرة لديها لعرقلة تحقيق القاضي بيطار،" قال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية لحقوقوقيين. "من خلال اعتداءاتهم المخجلة على القاضي بيطار ونزاهة تحقيقه، فإن السلطات تقوم بخيانة الضحايا وحماية الجناة المزعومين من المحاسبة."

لقد تعرض القاضي طارق بيطار للاستهداف منذ تعيينه في فبراير 2021 لقيادة التحقيق في انفجار مرفأ بيروت في أغسطس 2020 من خلال تقديم عدد من الشكاوى التي لا أساس لها والتي تطالب بتنحيه عن التحقيق. قدم ثلاثة وزراء سابقين وأعضاء الحاليين في مجلس النواب، وهم علي حسن خليل وغازي زعيتر ونهاد المشنوق، [شكاوى](#) إلى محكمة استئناف بيروت ومحكمة النقض تطالب بإقالة بيطار بعد أن تم استدعائهم للاستجواب.

كما شنت وسائل [الإعلام](#) الداعمة لحزب الله وقيادات الحزب بمن فيهم حسن نصر الله، حملة تشهير ضد القاضي بيطار فيما يتعلق بدوره في التحقيق كما طالبوا بإقالته. وبحسب تقارير إعلامية، فقد قام مسؤول في حزب الله [بتحديده](#) القاضي بيطار.

"إن حملة التشهير والتهديدات المباشرة وغير المباشرة ضد القاضي بيطار تمثل إهانة شنيعة لسيادة القانون واستقلال القضاء في لبنان،" قال بنعربية. "بدلاً من التغاضي عن هذه الأعمال المخزية، يجب على السلطات اللبنانية حماية حق القاضي بيطار في الأمن الشخصي والسلامة الجسدية، والتأكد من قدرته على إكمال تحقيقاته دون ترهيب أو عرقلة أو تدخل سياسي."

وكانت اللجنة الدولية لحقوقوقيين قد دعت السلطات اللبنانية [سابقاً](#) إلى إنهاء الإفلات المزمّن من العقاب وضمان المحاسبة فيما يتعلق بتفجير مرفأ بيروت.

خلفية

تم [رفض](#) شكاوى الوزراء السابقين، علي حسن خليل، غازي زعيتر ونهاد المشنوق في 4 أكتوبر 2021، لكنها تسببت في تعليق التحقيق لمدة سبعة أيام. قام خليل وزعيتر بتقديم [شكاوى](#) أمام محكمة النقض بعد ذلك بوقت قصير، والتي تم [رفضها](#) في النهاية. كما قدم المشنوق شكاوى إلى نفس المحكمة يطلب فيها [تنحية](#) بيطار، ولا تزال الشكاوى قيد النظر. في 12 أكتوبر 2021

أصدر بيطار [مذكرة إيقاف](#) بحق خليل بعد أن تخلف عن الحضور للاستجواب. وفي نفس اليوم، تم تعليق التحقيق مرة أخرى نتيجة دعاوى قضائية جديدة رفعها خليل وزعير أمام محكمة [النقض](#).

في سبتمبر الماضي، أصدر بيطار مذكرة إيقاف بحق الوزير السابق يوسف فينانوس لتخلفه عن المثول للاستجواب. وبعد فترة وجيزة، قام فينانوس بتقديم شكوى أمام محكمة [النقض](#) فيها عزل بيطار "للارتياح المشروع" في انحيازه. القضية لا تزال قيد النظر.

للتواصل :

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد إلكتروني
said.benarbia@icj.org

أسر خطاب، مسؤول البحث والتواصل في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد إلكتروني
asser.khattab@icj.org